بعد اجتماع مكتب المجلس برئاسته

الغانم: تأجيل البت في طلب الوسمي بعد اتصال «الدستورية»

المحكمة ترغب في إرجاع محاضر بحوزتها إلى صناديق الاقتراع

أجدد التأكيد على التزامنا بما جاء في خطاب سمو الأمير في رمضان من مضامين وتوجيهات

الغانم متحدثا خلال المؤتمر الصحافي

حمد روح الدين

مازلنا في انتظار صدور مرسوم الحل بشكل دستوري سليم وهذه الإجراءات مسؤولية رئيس الحكومة

على الحكومة وحتى إصدار مرسوم الحل التعامل بشكل دستوري مع السلطة التشريعية

قرر مكتب المجلس الدعوة إلى جلسة عادية يوم الثلاثاء الموافق 2 مايو المقبل

روح الدين: نؤيد طلب الوسمي بإعادة فرز صناديق اقتراع مجلس 2022 وإظهار الحقائق للشعب

من حقنا معرفة الحقيقة هل بالفعل هناك تلاعب كي نحدد المسؤول عنه أم أنها ادعاءات؟

عايد: الطلب المقدم من عبيد الوسمي بإعادة فرز الأصوات مهم ومستحق وله سنده القانوني

في الوقت الذي طالب النائب عبيد الوسمي بإصدار قرار من مكتب المجلس بإعادة فرز صناديق الاقتراع في انتخابات عضوية مجلس الأمة للفصل التشريعي السابع عشر،قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إنه تم تأجيل البت في الطلب المقدم من النائب د. عبيد الوسمي بشأن التحفظ على صناديق الاقتراع لانتخابات 2022 وإعادة فتحها وفرزها لورود اتصال من المحكمة الدستورية يفيد بوجود محاضر بحوزتها تريد إرجاعها إلى صناديق الاقتراع.

وأضاف الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس " انتهينا قبل قليل من اجتماع لمكتب المجلس وأود أولا أن أجدد التأكيد أن ما جاء في خطاب سمو الأمير الذي ألقاه نيابة عنه سمو ولي العهد في رمضان من مضامين وتوجيهات هو محل تقديرنا الكامل واحترامنا التام خصوصا فيما يتعلق بضرورة العودة إلى الأمة لتقول كلمتها في أسرع وقت، وهو ما دعونا إليه منذ اليوم الأول بعد الإبطال".

وأوضح الغانم " مازلنا في انتظار صدور مرسوم الحل بشكل دستوري سليم، وهذه الإجراءات المتعلقة بإصدار مرسوم الحل مسؤول عنها بشكل مباشر الأخ رئيس الحكومة الذي عليه اتخاذ كل الإجراءات الدستورية السليمة منعا لوقوع أي خطأ إجرائي كما حدث في المرة السابقة".

وذكر الغانم " كما أن على الحكومة وحتى إصدار مرسوم الحل التعامل بشكل دستوري مع السلطة التشريعية وفق المقتضيات الدستورية المعروفة".

وقال الغانم "وبناء عليه قرر مكتب المجلس الدعوة إلى جلسة عادية يوم الثلاثاء الموافق 2/ 5 طبقا لما جاء في المادتين 71 و 72 من اللائحة الداخلية".

على صعيد آخر قال الغانم إن مكتب المجلس ناقش الطلب المقدم من النائب الدكتور عبيد الوسمي بشأن التحفظ على صناديق الاقتراع لانتخابات 2022 وإعادة فتحها وفرزها، مضيفاً إنه تم طرح العديد من الآراء ووجهات النظر بشأن الموضوع.

وأضاف الغانم إنه "أثناء الاجتماع ورد للأمين العام لمجلس الأمة اتصال من المحكمة الدستورية يفيد بوجود محاضر في حوزة المحكمة ترغب إرجاعها إلى صناديق الاقتراع وذلك بحضور مستشارين من المحكمة يوم الأحد المقبل، وعليه قررنا تأجيل البت في عناصر الطلب إلى حين استكمال متعلقات ومفردات صناديق الاقتراع كافة".

من جهته طالب النائب د. حمد روح الدين رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بالاستجابة إلى طلب النائب د. عبيد الوسمي الذي تقدم به والقاضي بإعادة فرز صناديق الاقتراع للانتخابات العامة الأخيرة، حتى يعرف الشعب الكويتي حقيقة الأرقام والنتائج.

وأشار روح الدين في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إلى سرعة وتيرة الأحداث في الفترة السابقة بداية بصدور حكم المحكمة الدستورية بإبطال مجلس 2022 وعودة مجلس 2020 المنحل وما تبعه من خطاب تاريخي لنائب الأمير سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد والذي أكد فيه احترام أحكام القضاء وحل مجلس 2020 والعودة إلى إجراء انتخابات عامة خلال الأشهر المقبلة.

وأضاف روح الدين " لا يخفى على أحد إنه خلال هذه الفترة صدرت مجموعة كبيرة من التصريحات من قبل بعض مرشحي مجلس الأمة ونواب وناشطين سياسيين يتحدثون عن أمور خطيرة بأن هناك تلاعبا في الأرقام الصادرة من لجنة الانتخابات".

وبين روح الدين أن "ما زاد الشكوك حول هذا الكلام الصمت الحكومي وموقفها السلبي بعدم تقديم الكشوف أو الإجابة عن أسئلة النواب أو إظهار النتائج على المنصات الرسمية كوزارة الإعلام كما يحدث كل عام".

وأضاف إنه ومجموعة من النواب حرصوا على حضور الجلسة السابقة للتقدم بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في صحة هذه الادعاءات من عدمها، مشيراً إلى أن الكلام الذي قيل لا يجب السكوت عنه.

وأوضح أنه "حينما يأتي بعض النواب ويقولون إن هناك تزويرا بالآلاف، وبعض المرشحين يقولون نحن حضرنا أمام المحكمة الدستورية وأثبتوا امام عدالة المحكمة أن هناك فروقات وأخطاء جوهرية شابت العملية الانتخابية، فإن هذا الكلام لا يمكن أن يمر مرور الكرام".

وشدد على أن كل هذه الظروف والملابسات توجت بحكم البطلان، مبيناً "أي سقط الحق في معرفة الأرقام وإعادة الفرز من قبل المحكمة الدستورية بسبب هذا الحكم الذي قضى ببطلان مجلس 2022".

وقال "ولكن اتفقنا حينها مع مجموعة من النواب بتقديم الطلب ولم نكن نعلم بأن الحكومة ستحضر الجلسة من عدمه أو اتخاذ بعض النواب موقف المشاركة في الجلسة من عدمه".

وأكد أنه "لذلك كان القرار النهائي المطالبة بحقنا في تشكيل لجنة تحقيق، أو تقديم هذا الطلب لمكتب المجلس والذي للأسف لم يتم الالتزام به من قبل بعض النواب لأن البعض تحجج بأنه قد يكون الطلب غير قانوني أو غير لائحي أو غير دستوري.

وذكر روح الدين "النائب عبيد الوسمي تقدم بطلب إلى مكتب المجلس يتعلق بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية للوقوف على صحة الأرقام التي تم الإعلان عنها لمجلس 2022".

وقال "من حقنا معرفة الحقيقة، هل بالفعل هناك تلاعب كي نحدد المسؤول عنه أم أنها ادعاءات تتطلب محاسبة هؤلاء الأشخاص الذين يدعون هذه الادعاءات لأنها تعتبر من الكبائر في العمل السياسي أن يتم التدخل في الانتخابات والعبث في الأرقام؟".

ووجه روح الدين رسائل عدة أولاها إلى رئيس مجلس الأمة مؤكدا أن عليه مسؤولية سياسية تاريخية أخلاقية قبل كل شيء بقبول هذا الطلب وفرز الصناديق وإظهار الحقيقة للشعب الكويتي كافة، مؤكداً أنه من حق الجميع معرفة ما حصل في الانتخابات السابقة، خصوصا رئيس المجلس الذي كان يقول إن الأرقام المعلنة لا تمثل الحقيقة.

وقال روح الدين إن الرسالة الثانية موجهة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح بأنه يعلم علم اليقين أن سمو الرئيس لا يقبل ولا يرضى بمثل هذا الأمر.

وأضاف مخاطبا رئيس الوزراء "عليك المسؤولية مضاعفة أنك إذا رفعت مرسوم حل 2020 أن يتبعه مراسيم ضرورة عدة تتعلق بالمحافظة على الديمقراطية وصيانة حق الناخب في الاختيار والمزيد من الشفافية مثل قانون المفوضية العليا للانتخابات والذي هو في الأساس مشروع حكومي".

وشدد روح الدين على ضرورة ألا يستمر مثل هذا الحوار في القادم من الأيام لأن في ذلك إساءة إلى الدولة والكويت والديمقراطية والكل لن يقبل بهذه المسألة.

وقال "رسالتي الأخيرة أوجهها إلى الشعب الكويتي بأن الخلل ليس في مجلس 2020 أو في مجلس 2022 إنما الخلل في مكان آخر"، مبينا أنه حتى وإن تم حل مجلس أو انتخاب غيره، المشكلة مستمرة إذا لم يتم إصلاح الخلل الموجود في مكان آخر.

وأكد روح الدين أن حضوره الجلسة السابقة كان للحفاظ على حقه في تقديم طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية للوقوف على مدى صحة الأرقام المعلنة من لجنة الانتخابات ومدى صحة الادعاءات التي صدرت من بعض النواب والمرشحين والناشطين.

وبين " وردتني معلومات تفيد وتؤكد أن الرقم الذي حصلت عليه أنا شخصيا أكثر من الرقم المعلن، ومن حقنا كل الشعب الكويتي معرفة ما إذا كان هناك تلاعب في الانتخابات أم لا".

وأوضح "لا نوجه الاتهام إلى أحد، والصناديق موجودة لدى المجلس وعلينا انتظار الحقيقة، فالمسرح فارغ والقاعات ليس بها أحد ونستطيع إظهار الأرقام في يوم واحد وهذه مسؤولية الجميع حتى لا تتم المزايدة على هذه القضية التي بها إساءة كبيرة للدولة ولا أحد يقبل بذلك".

وأضاف "أتمنى أن تكون هذه الادعاءات غير صحيحة وأن من قالوا هذا الكلام يجب أن يحاسبوا شعبيا، وإذا كانت ادعاءاتهم صحيحة فيجب أن يكون الحكم للشعب، فمن قام بالتزوير قام به لمصلحة من ولماذا هذا التفاوت الكبير في الأرقام".

من جهته قال خالد عايد إن الطلب المقدم من عبيد الوسمي بإعادة فرز الأصوات مهم ومستحق وله سنده القانوني وليس هناك مبرر يمنع إعادة الفرز لقناعتنا التامة بعدم صحة الأرقام والنتائج المعلنة ، وفي حال ثبوت صحتها أتعهد بعدم خوض الإنتخابات المقبلة.

خالد عايد

هل تتم إعادة فرز صناديق اقتراع مجلس 2022 ؟